

Distr.
GENERALA/C.5/46/12
14 October 1991
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



١٩٩١/١٠/٢١

OCT 21 1991

الجمعية العامة

الدورة السادسة والأربعون

اللجنة الخامسة

البند ١٠٧ من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية المقترحة لفترةالستين - ١٩٩٣الاتعاب التي تصرف لاعضاء هيئات الامم المتحدة
وهيئاتها الفرعية

تقرير الأمين العام

١ - قررت الجمعية العامة ، في قرارها ٣٨/٣٥ المؤرخ في ١٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٠ ، أن تدفع معدلات الاتعاب التالية اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨١ في الحالات التي أذنت فيها بالدفع فعلا على أساس استثنائي ، وهي لجنة القانون الدولي والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات والمحكمة الادارية للأمم المتحدة واللجنة المعنية بحقوق الإنسان :

المعدلات المقترحة للاتعاب

(بدولارات الولايات المتحدة)

٥ ...

الرؤساء

نائب رئيس الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات
الاعضاء الآخرون

٤ ...

مبلغ إضافي يدفع لاعضاء لجنة القانون الدولي
عندما يملكون مقررين خاصين ، بشرط قيامهم
بإعداد تقارير أو دراسات محددة فيما بين

٣ ...

دورات اللجنة

٢ ٥٠٠

ولم يتم إحداث زيادة في معدلات الاتعاب هذه منذ ذلك التاريخ .

٢ - وفي القرار نفسه ، رجت الجمعية العامة من الامين العام ان يبقى معدلات الاعتباب المذكورة أعلاه قيد الاستعراض وأن يقدم الى الجمعية العامة تقريراً بهذا الشأن عندما يرى أن الامر يستدعي أن تقوم الجمعية بإعادة النظر فيها .

٣ - وفي وقت لاحق ، طبقت معدلات الاعتباب نفسها بالنسبة الى هيئتين فرعيتين وذلك على أساس استثنائي . وفي القرار ٢٤٠/٣٦ المؤرخ في ١٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨١ ، وافقت الجمعية العامة على أن تدفع لاعضاء لجنة القضاة على التمييز ضد المرأة نفس معدلات الاعتباب المحددة في القرار ٢١٨/٣٥^(١) . وقررت الجمعية العامة ، في الفرع "سابعاً" من القرار ٢٠١/٤٤ الف المؤرخ في ٢١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ ، أن تدفع أتعاب أعضاء اللجنة المعنية بحقوق الطفل حسب معدلات الاعتباب المأذون بها في القرار ٢١٨/٣٥ .

٤ - وتتجدر الإشارة الى أن الجمعية العامة كانت قد نظرت في هذا الامر في مناسبات عده قبل اعتماد القرار ٢١٨/٣٥ ، وذلك خصوصاً في دوراتها الثلاثين^(٢) والحادية والثلاثين^(٣) والثالثة والثلاثين^(٤) ، وأن المبدأ الرئيسي الذي أعلنته الجمعية في قرارها ٢٤٨٩ (د - ٣٣) المؤرخ في ٢١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٨ ، شم أكدته من جديد في قرارتها ٢٥٣٦ (د - ٣٠) و ٢١٨/٣٥ ، هو لا يدفع عادة أي أجر أو أية مكافأة أخرى علاوة على بدلات الإقامة بالمعدل المقرر إلى أعضاء الهيئات أو الهيئات الفرعية ما لم تقرر الجمعية العامة ذلك صراحة . وتتجدر الإشارة أيضاً الى أن الجمعية العامة سمعت ، في دورتها الثلاثين ، إلى البت فيما إذا كان من الممكن الاستعاضة عن هذه الممارسة ، التي هي وليدة قرارات اتخذت في حالات بعضها لفسح المجال لاستثناءات من القاعدة ، بنظام متson يتسنى في إطاره البت بالاستناد إلى معايير موحدة فيما إذا كان ينبغي دفع أتعاب لاعضاء هيئة أو هيئة فرعية معينة .

٥ - ويلاحظ أن الامين العام اقترح في عام ١٩٧٥ إحداث زيادة في الاعتباب وذلك بالنظر إلى أن التضخم وغيره من العوامل الاقتصادية قد أحدث انتفاضاً ملماساً في القوة الشرائية في الفترة اللاحقة لإقرار المبالغ في البداية . وعند قيام اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بدراسةاقتراح ، ذكرت في تقريرها إلى الجمعية العامة في دورتها الثلاثين أنه ليس في السجلات ما يدل على أن الجمعية حين أذنت بدفع هذه المبالغ التي تعتبر رمزية لم يكن في نيتها إخضاعها لتعديلات تعوض جزئياً أو كلياً عن فقدان القوة الشرائية في وقت لاحق .

٦ - وقد تلقى المستشار القانوني للأمم المتحدة رسالة مؤرخة في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ من رئيس المحكمة الإدارية للأمم المتحدة يقترح فيها إحداث زيادات في معدلات الاتعاب لرئيس المحكمة ولأعضائها . وقد وضع الأمين في اعتباره الشروط التي أعلنتها الجمعية العامة واللجنة الاستشارية كما ورد أعلاه ، فلاحظ الحجج التي ساقها رئيس المحكمة ، ولاسيما ازدياد حجم العمل في العقد الأخير إلى ضعف ما كان عليه ، الأمر الذي يمكن أن يشكل أساساً لإحداث زيادة في معدلات الاتعاب . ويمكن تبيان حدوث زيادة مناظرة في المسؤوليات وعبء العمل بالنسبة للهيئات الخمس الأخرى المأذون لاعبائها باتفاقية الاتعاب . ونظراً إلى طول المدة التي انصرمت منذ إجراء التقسيع الأخير لمعدلات الاتعاب ، فإن الأمين العام يرى أن من المناسب لفت انتباه الجمعية العامة إلى ذلك الأمر عملاً بالفقرة ٢ من القرار ٢١٨/٣٥ .

٧ - والأمين العام يقترح أن تدفع معدلات الاتعاب المقترحة اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ في الحالات التي أذنت فيها الجمعية العامة بالدفع فعلاً على أساس استثنائي ، أي في حالات لجنة القانون الدولي ، والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات ، والمحكمة الإدارية للأمم المتحدة ، واللجنة المعنية بحقوق الإنسان ، ولجنة القضاء على التمييز ضد المرأة ، ولجنة حقوق الطفل :

معدل الاتعاب

(بدولارات الولايات المتحدة)

^(١)

المعدل الحالي

١٣٥٠ ٦٢٥٠ ٥٠٠

١٠٠ ٥٠٠ ٤٠٠

٧٥٠ ٣٧٥٠ ٣٠٠

٦٢٥ ٣١٢٥ ٣٥٠

الرؤساء

نائب رئيس الهيئة الدولية

لمراقبة المخدرات

الأعضاء الآخرون

مبلغ إضافي يدفع لاعضاء لجنة القانون الدولي عندما

يعملون مقرريين خامسين ،

بشرط قيامهم بإعداد تقارير

أو دراسات محددة فيما بين

دورات اللجنة

(١) وفقاً لما أذنت به الجمعية العامة في قراراتها ٢١٨/٣٥ و ٢٦/٢٤٠

. ٤٤/٢٠١

٨ - ونظرا الى عدم وجود إجراء ثابت للبت في مبلغ الزيادة بالنسبة للاعتماد ذات الطابع الرمزي ، فإن معدلات الاعتماد المقترحة تمثل زيادة بنسبة ٢٥ في المائة على المعدلات الحالية . ومع عدم الإخلال برأي اللجنة الاستشارية لشئون الادارة والميزانية الوارد أعلاه ، فإن هناك حقيقة قائمة هي أن القيمة الحقيقية للاعتماد شهدت انخفاضا ناشئا عن التضخم الحاصل بعد أن تم تنفيذها لآخر مرة قبل سنوات . ويلاحظ أن رئيس المحكمة الادارية للأمم المتحدة اقترح زيادة معدلات الاعتماد من ٣٠٠ دولار إلى ٦٠٠ دولار بالنسبة لاعضاء المحكمة ومن ٥٠٠٠ دولار إلى ١٠٠٠٠ دولار بالنسبة لرئيسها .

٩ - وفي حال اعتماد الاقتراح الوارد في الفقرة ٧ أعلاه بشأن تنفيذ معدلات الاعتماد ، سيطلب توفير مخصصات إضافية لفترة السنتين ١٩٩٣-١٩٩٢ يبلغ مجموعها ١٧٣٥٠ دولارا توزع على النحو التالي :

دولارات الولايات المتحدة

٢٥٥٠٠	لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة (الرئيس ، ٢٢ عضوا)	الباب ٢١ التنمية الاجتماعية والشئون الإنسانية
٢١٥٠٠	المهمة الدولية لمراقبة المخدرات (الرئيس ، نائب الرئيس ، ١٠ أعضاء)	الباب ٢٢ الرقابة الدولية على المخدرات
٢٨٠٠٠	اللجنة المعنية بحقوق الإنسان (الرئيس ، ١٧ عضوا)	الباب ٢٨ حقوق الإنسان
١٦٠٠٠	اللجنة المعنية بحقوق الطفل (الرئيس ، ٩ أعضاء)	الباب ٢٨ حقوق الإنسان
٦٠٧٥٠	لجنة القانون الدولي (الرئيس ، ٣٣ عضوا ٧ مقررين)	الباب ٩ الانشطة القانونية
<u>١١٥٠٠</u>	المحكمة الادارية للأمم المتحدة (الرئيس ، ٦ أعضاء)	الباب ٩ الانشطة القانونية
<u>١٧٣٥٠</u>	المجموع	

الحواشى

- (١) انظر الوثيقة A/C.5/36/90 .
- (٢) انظر الوثيقة A/C.5/1677 ، Corr.1 و A/10500 ، والقرار ٢٥٣٦ .
- (٣) انظر A/C.5/31/2 .
- (٤) انظر A/33/7/Add.39 و A/C.5/33/54 .
- (٥) انظر A/10008/Add.3 .
